

توصيات المؤتمر الرابع للجمعية

(فرص وتحديات التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون في ظل التكامل الخليجي)

برعاية كريمة من معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري رئيس مجلس الدولة -الموقر- نظمت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرها الرابع بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية بعنوان "فرص وتحديات التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون في ظل التكامل الخليجي" يومي الأحد و الاثنين ١٣- ١٤ محرم ١٤٣٢هـ - الموافق ١٩- ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م والذي عقد بقاعة المؤتمرات بجامع السلطان قابوس الأكبر في مسقط - سلطنة عمان، وذلك بمشاركة ممثلين من عدة مؤسسات دولية وإقليمية ومحلية مثلت في مجملها رؤاهم الشخصية. والممثلون من: البنك الدولي، وصندوق النقد العربي، والأمانة العامة لدول مجلس التعاون ورؤساء وأعضاء من "الجمعية الاقتصادية الخليجية"، و"جمعية التجاربيين والاقتصاديين الإماراتية" و"جمعية الاقتصاديين البحرينية" و"جمعية الاقتصاد السعودية" و"الجمعية الاقتصادية الكويتية" وكذلك العديد من الشخصيات البرلمانية والإقتصادية وكذلك الأكاديميين الذين قدموا أوراق عمل حول محاور المؤتمر المختلفة .

و انبثق عن المؤتمر التوصيات التالية:-

١. تأكيد المؤتمر لتعريف التنمية المستدامة بأنها " عملية مجتمعية واعية ودائمة موجّهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحوُّلات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه".
٢. الدعوة إلى إن تكون التنمية الخليجية تنمية شاملة مستدامة هدفها ومحورها الأساس المواطن وحاجة الوطن فقط بدلا من المشاريع التي لا تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية حقيقية.
٣. الدعوة إلى إعادة النظر في إشكالية التركيبة السكانية الخليجية من أجل تجنب أزمة هوية كبرى في المستقبل قد يكون لها تأثير سلبي على تاريخ المنطقة العريق والثقافة والهوية والدين .
٤. يؤكد المؤتمر على أهمية تحقيق الحكومات الخليجية بالتظافر مع قطاعات المجتمع المختلفة للمكونات الأساسية الثلاثة للتنمية كما ذكرتها تقارير التنمية البشرية الدولية و هي: تحقيق الرفاهة وتحقيق التمكين والقدرة على التغيير وتحقيق العدالة.
٥. أهمية الالتزام بتطبيق حقوق المواطنة الخليجية على ما سواها لدول الخليج و أهمية نشر الوعي بالحقوق والفرص التي توفرها المواطنة الخليجية، لتمكين المواطن الخليجي من ممارسة حقوقه والاستفادة من الفرص التي توفرها المواطنة الخليجية.
٦. أهمية استغلال فوائض الثروة النفطية في الانتقال إلى الاقتصاد الإنتاجي واقتصاد المعرفة القادر على الاستقلالية والتنافس والندية والتفاعل مع عالم معرفي عولمي جديد والتنافس مع الحضارات المعاصرة على قدم مساواة.

٧. التنبيه على أن اقتصاد المعرفة يتطلب إنتاجاً مستمراً ومتنامياً للمعرفة و يتطلب تكويناً وتنظيماً لإنتاج المعرفة من جهة وإبداعاً في توفير وخلق تكنولوجيات يتم تداولها من قبل أوسع مجموعة من المواطنين.
٨. الدعوة إلى إن تكون الأرض ثروة وطنية لا يجوز التصرف بها إلا لأغراض مجتمعية ووطنية ولصالح الجميع ولكل الأجيال القادمة وذلك من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
٩. أهمية تدليل العقبات أمام تفعيل وتطبيق التشريعات والأنظمة المتعلقة بالاتحاد الجمركي و الاتحاد النقدي و السوق الخليجية المشتركة .
١٠. ضرورة تعزيز آليات تسوية الخلافات البينية وإنشاء هيئة قضائية خليجية مستقلة للبت في جميع الخلافات المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة.
١١. أهمية تأسيس قاعدة معلومات شاملة عن أوضاع الشباب معتمدة على المسوحات الإحصائية المنتظمة ومرتكزة على مؤشرات قياس متفق عليها خليجياً تستطيع رصد التطور في مختلف مجالات تنمية الشباب.
١٢. الدعوة إلى تكامل حقيقي لدور الدولة مع القطاع الخاص في توفير فرص العمل وتدريب وتأهيل الشباب الخليجي من أجل تحقيق تنمية خليجية بشرية.
١٣. الدعوة لتدوير رسوم توظيف العمالة الأجنبية بما يحفز توظيف المواطنين في دول مجلس التعاون لضمان نجاح معالجة مشكلة عدم قدرة العمالة المواطنة على منافسة العمالة الأجنبية المتدنية الأجر.
١٤. ضرورة قيام دول المجلس بنشر تشريعات دول مجلس التعاون ضمن الجرائد الرسمية لكل دولة أسوة بالتشريعات المحلية.

صدر في مسقط

الاثنين ١٤ محرم ١٤٣٢ هـ - الموافق ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠ م